

اعتبروا زيادة ميزانية قطاعي الخدمات والاقتصاد توجهاً حقيقياً للاهتمام بالمواطن وتحقيق رفاهيته.. منسوبو غرفة الرياض:

الميزانية استمرار للسياسة التنموية وتحقيق نهضة اقتصادية غير مسبوقه للاقتصاد الوطني

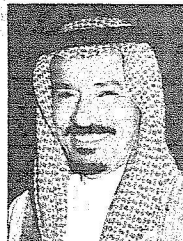
الجزيرة - الرياض

وأكد رئيس مجلس إدارة غرفة الرياض عبدالرحمن الجريسي أن حكومة المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - أكدت من خلال الميزانية حرصها على استمرار سياساتها الاقتصادية والتنموية بما يقق تطلعاتها في انجاز الكبيرة، والذي ظهر جلياً من خلال ما تم رسده على أوجه الإنفاق على المشاريع الاقتصادية وتنمية الموارد البشرية بشكل أساسي وتنوع مصادر الدخل.

وقالوا إن الزيادة التي جاءت في الميزانية لقطاعي الخدمات والاقتصاد تين التوجه الحقيقي للقيادة الرشيدة فيما يتعلق بالاهتمام بالمواطن وتحقيق رفاهيته، مشيرين في هذا الصدد إلى معدل النمو الكبير الذي تحقق في كل قطاع التعليم الذي وصل إلى 16% وإلى 18% في القطاع الصحي ضمن ميزانية العام الحالي.

وقال: إن حجم الميزانية البالغ 775 مليار ريال سنعكس بصورة طيبة على عدد من القطاعات بشكل إجمالي وخاصة في ظل دعم الدولة للقطاع الخاص عبر عدد من القطاعات.

وأضاف الجريسي إن تضمين الميزانية برامج ومشاريع جديدة ومرافق إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها بتكلفة 225 مليار ريال دليل صادق على



عبدالرحمن الجريسي

استمرار دعم المشاريع التنموية.

من جهته أوضح نائب رئيس مجلس إدارة غرفة الرياض الأستاذ عبدالعزيز العجلان، أن الميزانية بالرغم ما اشتمل عليه من عجز قدر بنحو 65 مليار ريال إلا أنها أكدت قوة ومخانة الاقتصاد السعودي برغم ما يمر به الاقتصاد العالمي من أزمة مالية أثرت فيه



عبدالعزيز العجلان

بدرجة كبيرة إلا أنه من خلال الدعم والإنفاق الذي رسدته الدولة في الميزانية للمشاريع الخدمية ومشاريع البنية التحتية تأكيداً للاستمرار في تنفيذ البرامج والخطط التنموية بغرض تحقيق التنمية المتوازنة في كل مناطق المملكة ومؤكداً في هذا الصدد أن ما ظهرته النتائج من أداء جيد للاقتصاد السعودي في ميزانية



خالد المقرين

1429هـ حيث يتوقع أن يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي هذا العام 22% بيشر باستمرار ارتفاع وتيرة أداء القطاعات الاقتصادية كافة بما يدعم عجلة التنمية في البلاد.

من جهته أوضح رئيس لجنة الأوراق المالية بقرعة الرياض الأستاذ خالد المقرين أن الميزانية الجديدة ستكون تعزيزاً للبرامج التنموية التي



خلف الشمري

تؤدي إلى نمو الاقتصاد الوطني وزيادة الثقة به وتوفير الفرص الوظيفية للمواطنين حيث تم تخصيص نسبة كبيرة من الميزانية لعدد من المشاريع الجديدة إضافة لاستمرار دعم المشاريع السابقة بزيادة تقدر بنحو 36% عن ما تم اعتماد في الميزانية الحالية مؤكداً أن القطاع الخاص سيكون شريكاً وسيلعب دوراً

الرياض الأستاذ خلف الشفري أن أرقام الميزانية الجديدة سيكون لها مردود ايجابي على عجلة التنمية وقطاعات الاستثمار المختلفة، مؤكدا أن ذلك من شأنه أن ينعكس بصورة ايجابية على أداء المنشآت الاقتصادية وتفعيل دورها في دعم حركة الاقتصاد الوطني موضحا أن الميزانية حطت بين طياتها دلائل خير وبركة على المواطن الذي جعلت منه محور اهتمامها.

من جهته أكد عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة المقاولين فهد بن محمد الحمادي أن الميزانية جاءت لتؤكد مقامة الاقتصاد السعودي في ظل الأزمة العالمية، واعتبر الحمادي أن توجيه مصروفات الميزانية الجديدة لدعم التعليم والتدريب والصحة، إضافة إلى استمرار مشاريع البنى التحتية يؤكد أن قطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع المقاولات سيكون لها دور في هذه المشاريع.

رائدا في تنفيذ خطط وبرامج الميزانية من خلال المشاركة في تنفيذ المشاريع التنموية، وتوقع المقبرن أن يحقق سوق الأسهم استجابة وتفاعلا مع الميزانية التي ركزت على دعم القطاعات الاقتصادية.

ووصف رئيس اللجنة الصناعية بغرفة الرياض المهندس أحمد الراجحي الميزانية الجديدة بأنها تدل على مقامة الاقتصاد وأنها ستسهم في زيادة التنمية في البلاد. كما أنها تعكس توجه الدولة في الاستقرار في التنمية وفق ما أعلن عنه خادم الحرمين الشريفين.

وقال: إن القطاع الخاص سيأخذ زمام المبادرة في الحركة الاقتصادية من الاستعادة من المشاريع التي تطرحها الدولة من خلال ما أعلنته في الميزانية من فرص استجابة في مختلف القطاعات. واعتبر رئيس لجنة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بغرفة